



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01/158 (22/09) - خ (200)

كلمة
معالي السيد خليفة شاهين المرر
وزير دولة - دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (158)

القاهرة:

الثلاثاء 6 سبتمبر/أيلول 2022

-

وزعت دون إلقاء



معالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي بدولة
ليبيا رئيس الدورة العادية (158) لمجلس جامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،
معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتقدم بالتهنئة إلى معالي الدكتورة نجلاء المنقوش، وزيرة الخارجية
والتعاون الدولي بمناسبة ترأسها لأعمال الدورة العادية (158) لمجلس جامعة
الدول العربية، وأتوجه بالشكر لمعالي الدكتور/ عبدالله بوحبيب، وزير الخارجية
والمغتربين بالجمهورية اللبنانية الشقيقة، على رئاسة الدورة السابقة (157)،
والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أعرب في مستهل هذه الكلمة عن الشكر الجزيل لمعالي الأمين العام
وللدول الأعضاء على عقد الجلسة التأبينية، في هذه القاعة، للترحم على فقيده



دولة الإمارات العربية المتحدة والأمة العربية والإسلامية، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه.

وأؤكد على أن دولة الإمارات بانتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، رئيساً للدولة تعيد التأكيد على استمرار النهج الذي أخطه المؤسسون، "رحمهم الله جميعاً"، في سياستها الداخلية والخارجية، وفي علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة.

ففي كلمته التي وجهها للشعب في دولة الإمارات، يوم 13/يوليو/2022، رسخ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وجدد ثوابت القيادة الرشيدة، معلناً بأننا ((نمد يد الصداقة إلى كل دول المنطقة والعالم التي تشاركنا قيم التعايش والإحترام المتبادل لتحقيق التقدم والإزدهار لنا ولهم)). وأن دولة الإمارات بنت ((علاقاتها مع دول العالم على أسس راسخة من حسن التعامل والمصداقية والتعاون البناء)) وسوف تواصل ((إقامة شراكات إستراتيجية نوعية مع مختلف الدول)). كما أكد صاحب السمو رئيس الدولة بأن سياسة دولة الإمارات ستظل ((داعمة للسلام والاستقرار في منطقتنا والعالم، وعونا للشقيق والصديق، وداعية إلى الحكمة والتعاون من أجل خير البشرية وتقدمها)). وهذا تعزيزاً واستمراراً ((في نهجنا الراسخ في



تعزيز جسور الشراكة والحوار والعلاقات الفاعلة والمتوازنة القائمة على الثقة والمصادقية والإحترام المتبادل مع العالم لتحقيق الاستقرار والإزدهار للجميع)).

أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

في ظل الاضطراب والتوتر المتزايد في الساحة الدولية، وتيارات التشكيك في القواعد المستقرة الحاكمة للعلاقات الدولية، وازدياد حالة الاستقطاب والانقسام في النظام الدولي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك المجتمع الدولي قلقه بشأن تداعيات هذا الوضع على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونجد أنه من الواجب إعادة التأكيد على ما نؤمن به من أهمية التمسك بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والعمل متعدد الأطراف، واحترام مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والإيمان الراسخ بأن الدبلوماسية لا تزال الوسيلة الوحيدة والأنجح لحل الأزمات، ودعم استخدام الحوار والمفاوضات كأداة لا غنى عنها لمعالجة الصراعات القائمة إقليمياً ودولياً.

إن حالة عدم اليقين وازدياد التوتر في المشهد الدولي تضاعف من التحديات غير المسبوقة التي تواجهها دولنا العربية، مما يتطلب تكثيف العمل



الجماعي وزيادة وتيرة التنسيق والتعاون والعمل المشترك العربي، والإسراع في حل الأزمات التي تعيشها المنطقة، توخيا لإعادة التفاؤل والأمل إلى الشعوب العربية من أجل مستقبل أفضل، انطلاقا من تركيز الجهود لدفع أجندة السلام والاستقرار والتنمية والإزدهار.

فمن تحديات التعافي من تأثير أزمة كوفيد19، إلى تحديات أزمة الغذاء التي يواجهها العالم وتداعياتها المؤلمة على الدول العربية، إلى تحديات التغير المناخي وشح المياه، إلى تحديات الأمن والاستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب، كلها تتطلب عملا عربيا مشتركا جادا ومعالجات حكيمة وعقلانية مبتكرة.

وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بالجهود الإيجابية والفعالة التي تقوم بها دولنا في مواجهة هذه التحديات. فاتفاقية "الشراكة الصناعية التكاملية" بين دولة الإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية نموذجا يحتذى لتطوير العمل العربي المشترك في معالجة متطلبات التنمية وتحديات التأثيرات السلبية لأزمة كوفيد19. واجتماع القادة في قمة العلمين نموذجا بارزا في التنسيق والتشاور العربي لمواجهة تحديات الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية. ونجاح دولتين عربيتين في استضافة مؤتمر الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي تجسيدا حيا لإسهام الدول العربية في



دفع الأجندة الدولية في معالجة تحديات تغير المناخ. فاستضافة جمهورية مصر العربية لمؤتمر (COP27) في نوفمبر من هذا العام في شرم الشيخ يستحق كل الدعم والتنسيق والمشاركة لإنجاح الجهود المصرية في هذا الصدد. وبالمثل في استضافة دولة الإمارات لمؤتمر (COP28) سنة 2023 نتطلع لدعم ومشاركة أشقائنا العرب في إنجاح جهودنا في مزيد من التقدم في تحقيق تطلعاتنا والمجتمع الدولي في معالجة التغير المناخي. هذه أمثلة لمساحات مضيئة في العمل العربي المشترك، تدفعنا لتحقيق مزيدا من الإنجازات في هذه المسيرة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن التوترات القائمة على المستوى الدولي يتوجب ألا تنسينا أهمية تعزيز الموقف العربي والعمل العربي المشترك للدفع بحلول سياسية لأزمات المنطقة العربية المستمرة.

وفي هذا الصدد، نجدد هنا دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيران إلى الرد الإيجابي على مبادراتنا ودعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.



ونعيد التأكيد على موقفنا الثابت في دعم قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين، ودعم كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للدفع بعملية السلام، وصولا إلى تحقيق سلام عادل وشامل. ونقدم الدور الذي تضطلع به كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية للوصول إلى نتائج تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق وتتجاوز التحديات القائمة في طريق الاستقرار والسلام، تجنبنا لتكرار دوامة التصعيد والتوتر والعنف والمواجهات، ومنعا لأية إجراءات أحادية متطرفة. كما نؤكد دعمنا للتمسك بالوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى الشريف والأماكن المقدسة ودور المملكة الأردنية الهاشمية في رعايتها.

ونعبر عن الترحيب بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، الذي اتفق عليه اليمنيون، وباستمرار الهدنة، ونؤكد على الدور المحوري للمملكة العربية السعودية، وأهمية تحقيق وقف شامل مستدام لإطلاق النار، والولوج إلى عملية سياسية تفضي إلى حل سياسي للأزمة اليمنية. كما نؤكد على دعمنا لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن والجهود الأخرى الهادفة إلى الحل السياسي في اليمن. وندعو المجتمع الدولي دعم الالتزام بالهدنة وممارسة



الضغط على جماعة الحوثيين الإرهابية يجبرها على الالتزام بشروط الهدنة والانصياع لمتطلبات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وفي الأزمة السورية، نؤكد على أهمية إيجاد دور عربي فاعل في جهود الحل السياسي ومساعدة سوريا في العودة إلى محيطها العربي، ورفض التدخلات الإقليمية في الساحة السورية.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، فإن دولة الإمارات تدين أعمال العنف المسلحة الأخيرة التي شهدتها ليبيا في أغسطس الماضي، وتدعو إلى الحفاظ على سلامة المدنيين والمقرات الحكومية والممتلكات، وتحث على نبذ الفرقة وإعادة التهدئة والحوار الجاد، وتغليب المصلحة الوطنية، لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، كما نجدد موقفنا الداعي إلى حل الصراع في ليبيا من خلال عملية سياسية يقودها ويمتلكها الليبيون، ودعمنا الكامل لما يحفظ أمن واستقرار ووحددة ليبيا، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في التنمية والاستقرار والازدهار.

وفي ضوء التطورات التي يمر بها العراق الشقيق، تؤكد دولة الإمارات وقوفها وتضامنها مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، وتتطلع إلى



عراق مستقر ومزدهر، وتدعم كل ما يحقق للعراق أمنه واستقراره ووحدته أراضيه وسيادته واستقلاله، وتدعو إلى عدم التدخل في شئون العراق الداخلية.

وبشأن السودان، تتابع دولة الإمارات تطورات الأوضاع في السودان الشقيق، وتؤكد على أهمية استمرار جميع الأطراف في الحوار للتوصل إلى تفاهم مشترك من شأنه أن يدفع عجلة الفترة الانتقالية إلى الأمام، كما نعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأشقائنا في السودان الشقيق والتضامن معهم جراء ضحايا السيول والأمطار، ونعبر عن ثقتنا في قدرة السودان على تجاوز هذه الأوضاع.

وحول الصومال، فإن دولة الإمارات تهنيء الصومال الشقيق على تشكيل الحكومة الجديدة، متمنية كل التوفيق والسداد لها لتحقيق الرخاء والازدهار للشعب الصومالي الشقيق.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تؤكد دولة الإمارات على منهجها الثابت في مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام، ونشر ثقافة التسامح والاعتدال والتعايش بين الشعوب، ونبذ العنف والتطرف والكراهية، وتغليب لغة الحوار والعقل والدبلوماسية والحلول السياسية بين الدول والتركيز على البعد الانساني، وبناء جسور التواصل و



التفاهم، فقناعتنا راسخة بضرورة العمل والتنسيق العربي والإقليمي من أجل منطقة مستقرة ومستقبل مزدهر.

وفي ظل حرص دولة الإمارات على التصدي للتحديات التي باتت الأسرة العربية تواجهها نتيجة بعض الأفكار والتوجهات التي تمس بكيئونها الطبيعية المتعارف عليها، وأهمية التنوع الثقافي في إثراء الحضارة الإنسانية وتطور الأمم وبناء جسور التواصل بين الشعوب المختلفة، فإن دولة الإمارات تؤمن أن الأسرة هي عماد المجتمعات، وهي النواة الأساسية التي يجب أن تحظى بكل أنواع الرعاية والحماية في سبيل حماية المجتمع بشكل عام وتطوره، ومن هذا المنطلق، فإنها تدعو الدول العربية للحفاظ على مؤسسة الأسرة والزواج ضمن المفاهيم الطبيعية المتماشية مع الفطرة البشرية السليمة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدما بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،